الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على البروتوكول المالي المبرم

في 10 مارس 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يتعلق بمنح قرض

لفائدة الجمهورية التونسية

(2015 / 20)

(طلب فيه استعجال النظر)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 25 / 03 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* نص البروتوكول المالي.

تاريخ انتهاء الأشغال: 10 / 04 / 2015

رئيـــس اللجنـــة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محســـن حســـــن

مقـــررة اللجنـــة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقـــرر المساعـــد: حســـام بوننـــي

نظـــــــر اللجنـــة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 25 مارس 2015

جلسة اللجنة :

30 مارس 2015

القرار : الموافقة بإجماع الحاضرين

تاريخ إنهـــاء الأشغـــال: 10 أفريل 2015

رئيس اللجنة : منجي الرحوي

المقررة : ألفة السكري الشريف

أوّلا ــ تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بروتوكولا ماليا بتاريخ 10 مارس 2015 يتعلق بمنح الجمهورية التونسية قرضا بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي (حوالي 190 مليون دينار تونسي).

ويندرج هذا البروتوكول في إطار تعزيز علاقات التعاون الثنائي وروابط الأخوّة والتضامن بين البلدين من خلال نشاطات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية التونسية.

وهذا القرض موجّه أساسا لدعم الموارد المالية لميزانية الدولة لسنة 2015.

ويُدفع مبلغ القرض من قبل حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة على أساس طلبات الأموال التي تقدّمها حكومة الجمهورية التونسية، ويسحب دفعة واحدة لفائدة ميزانية الدولة التونسية بالدولار الأمريكي.

شروط القرض:

- المبلغ: 100 مليون دولار أمريكي،
- نسبة الفائدة: 1 %،
- مدّة السداد: 15 سنة منها 5 سنوات إمهال،

ويسدد مبلغ القرض على 20 قسط نصف سنوي متساوي ومتتابع في ما يخص أصل القرض، كما تحتسب الفائدة 1 % سنويا على أساس مبلغ الدين القائم في بداية كل فترة نصف سنوية، ويحتسب القسط الأول من الفوائد ابتداء من تاريخ الاستلام الفعلي لمبلغ القرض، وتضمن حكومة الجمهورية التونسية التحويل الحر والفوري بواسطة المؤسسة المالية المخولة للمبالغ المستحقة من أصل القرض والفوائد.

أما في ما يتعلق بفوائد التأخير، فإن كل مبلغ غير مسدد في تاريخ استحقاقه يُنتج فوائد تأخير تحتسب بداية من التاريخ التعاقدي للدفع إلى غاية الاستلام الفعلي للأموال وذلك باعتماد سعر الليبور لـــ 6 أشهر الساري المفعول بتاريخ استحقاق القسط نصف السنوي المعني مضاف إليه 1 %، وترسمل تلك الفوائد إذا مرّ على استحقاقها سنة كاملة، وقد نص البروتوكول المالي في مادته الرابعة على أنه لا يقع العمل بهذه الأحكام في حدود تأخير سداد لا يتجاوز 10 أيام.

ثانيا ــ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية فـــي جلستهـــا المنعقـــدة يـــوم الاثنين 30 مارس 2015 في مشروع هذا القانون، على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص البرتوكول.

اعتبر أغلب النواب أن الشروط المالية لهذا القرض تفاضلية خاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة وفترة السّداد التي تقدّر بـــ 15 سنة بما أنها تشمل فترة إمهال بـــ 5 سنوات، وليس له تداعيات كبيرة على نسبة المديونية.

ودار نقاش، أكد خلاله أعضاء اللجنة على أهمية هذا البروتوكول الذي يندرج في إطار ضخ موارد مالية في ميزانية الدولة لسنة 2015 للتقليص من العجز، كما اعتبروا أن هذا القرض يندرج في إطار توطيد علاقات الأخوة والتعاون مع الشقيقة الجزائر وهو مساهمة منها في المساعدة على الانتقال الديمقراطي في تونس بدعم مالي وهو من أحسن القروض التي تحصلت عليها تونس بعد الثورة.

وأكّد النواب على ضرورة العمل على دفع التعاون وتشجيع الاستثمار في إطار الاتحاد المغاربي لدفع النشاط الاقتصادي وخلق الثروة، والعمل على التوجه إلى أشقائنا للقيام بعلاقات شراكة في إطار اتحاد مغاربي حقيقي خاصة في المناطق الحدودية.

ثالثا ــ توصيات اللجنة:

- إرفاق مستقبلا كل مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية قرض بكشف عن مستوى المديونية مع الطرف المقرض مع تحديد مستوى المديونية،
- ضرورة تفادي كل اتفاقيات القروض الموجهة للاستهلاك،
- تشجيع التعاون الاقتصادي في إطار الاتحاد المغاربي وخاصة في المناطق الحدودية.

رابعا ــ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة

منجي الرحوي

المقرر المساعد

الهـــادي بن ابراهـــم

2015/20

2015/20

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على البروتوكول المالي المبرم في 10 مارس 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يتعلق بمنح قرض لفائدة الجمهورية التونسية

فصل وحيد :

تمت الموافقة على البروتوكول المالي، الملحق بهذا القانون، والمبرم بالجزائر في 10 مارس 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمتعلق بمنح قرض بمبلغ مائة (100) مليون دولار أمريكي لفائدة الجمهورية التونسية.